ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

لبنان: ٥٠ عاماً على الحرب الأهلية... توقفت ولم تنتهِ

حمزة الحاج حسن

لم ينجح لبنان الدولة منذ إعلان الاستقلال وخروج فرنسا من أراضيه بفعل المقاومة الشعبية والسياسية، في العبور من النظام الطائفي إلى دولة المؤسسات. لكن الحضور الوطني سجل انتصارات تؤكد أنه لو توفرت الإرادة لخرجنا من الشرنقة الطائفية التي تعطل دور لبنان الريادي في المنطقة، وتأمين الحياة الكريمة والعدالة والمساواة بين جميع أبنائه وفق ما نص اتفاق الطائف (الدستور الجديد).

العمل الوطني أنتج الاستقلال الأول لكن الغريزة الطائفية كرّست الامتيازات وعمّقت الانقسام حول هوية لبنان بفعل الاستئثار بالسلطة في ظلّ المارونية السياسية وتهميش مختلف الشركاء في الوطن.

كانت الانتكاسة الأمنية والسياسية التي وُصفت بالثورة ضدّ الرئيس كميل شمعون عام ١٩٥٨ بعد انخراطه بحلف بغداد الأميركي إلى جانب إيران الشاه، وكان رأس الحربة في هذه الثورة القوى الإسلامية والقومية. خيارات شمعون الانخراط في الحلف الأميركي أسّست للحرب الأهلية التي بدأت إرهاصاتها بعد انتكاسة مصر وسورية في حرب عام ١٩٦٧ ضدّ الاحتلال «الاسرائيلي»، وانتهت بتراجع الحضور الناصري بأبعاده القومية في لبنان.

جاء الرئيس فؤاد شهاب ليحدّ من الاندفاعة الطائفية بتكريس المؤسسات، وما أن شارف عهد الجنرال على الانتهاء أطلق كميل شمعون وبيار الجميّل وريمون ادة تحالفهم المسيحي لتجاوز المرحلة الشهابية.

التحالف (الماروني) الجديد عمّق الانقسام الطائفي في البلاد فازدادت معه التدخلات الخارجية عربياً وأميركياً وأوروبياً. يقول السفير الأميركي في بيروت في حينه روبرت أوكلي «إنّ الحكومة الأميركية أمدّت الميليشيات المارونية بالمال والسلاح لفرض واقع جديد»، أتت على البلاد بالنار والدمار وأدخلت لبنان في نفق الحرب الأهلية التي أخذت معها أكثر ١٥٠ ألف قتيل لبناني وانتهت في اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ بإصلاحات دستورية أسّست في النصوص خارطة طريق للانتقال من النظام الطائفي إلى دولة المؤسسات، لكن تدخلات خارجية عديدة عطّلت الإصلاحات بالتكافل والتضامن مع اللبنانيين المتضرّرين من تجاوز النظام الطائفي.

ثبّت اتفاق الطائف عروبة لبنان ونهائية الدولة لجميع أبناء الوطن دون تقسيم، ووضع آليات دستورية لتجاوز النظام الطائفي وأكد على مواجهة العدو الاسرائيلي حتى تحرير كامل التراب اللبناني.

لقد نصّت وثيقة الوفاق الوطني في البند الثالثُ تحت عنوان (تحرير لبنان من الاحتلال الإسرايبلي) على استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً وفق الآتي:

(أ ـ العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرايبلي إزالة شاملة.

ب ـ التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩م.

ج ـ اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرايبلي وبسط سسيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب «الإسرايبلي» ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود).

في كلّ ما تقدّم وبعد خمسين عاماً على انتهاء الحرب الأهلية، وخمسة وثلاثين عاماً على اتفاق الطائف، توقف القتال وسكت الرصاص لكن لم تنتهِ أسباب الحرب ودوافعها حيث عاد الانقسام حول المسلّمات الدستورية التي حسمها الطائف بعد أن كانت سبباً لاندلاع الحرب فيما يُصرّ البعض على رفض تطبيق الدستور وإصلاحاته متمسكاً بامتيازات كانت ولا تزال السبب في الحرب المشؤومة وعدم قيام الدولة وتحقيق العدالة والمساواة بين اللبنانيين.

ولعلّ أخطر ما في الانقسام اللبناني هو العامل «الإسرائيلي» الذي كان ولا زال التهديد الأول والأخير لوجود لبنان ومكوناته ودوره ورسالته، فما جاء في الدستور اكد على تنفيذ القرارات الدولية التي تجاهلتها «إسرائيل»، وبدل أن تلتزم بخط الهدنة الذي نصّ حرفياً على انّ الحدود هي بين لبنان وفلسطين وفق المواثيق والاتفاقات الدولية تمادت في اعتداءاتها ومجازرها حتى وصلت الى احتلال العاصمة بيروت، وفي ذروة العدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان منذ أيلول العام ٢٠٢٤ وخرق اتفاق وقف إطلاق النار يقف لبنان الرسمي ومعه المجتمع الدولي عاجزاً أمام وقف الترهيب الإسرائيلي الذي ينسف الثقة بدولة قادرة على تحرير الأرض وحماية مواطنيها ومنع الاعتداءات.

الدستور أكد على تحرير الأرض بكلّ الإجراءات اللازمة وبسط سيادة الدولة يأتي لاحقاً التحرير الذي يبقى غير ناجز طالما بقي الاحتلال على شبر من أرض لبنان ويواصل اعتداءاته البرية والبحرية والجوية. وفي هذا الشأن فإنّ من واجب اللبنانيين الدفاع عن بلدهم في حال تخلفت الدولة أو عجزت عن ذلك.

بالإضافة الى هذه التحديات «الإسرائيلية» عادت نغمة التقسيم والفدرالية الى خطاب بعض القوى وهو ما كان حسم بالدستور بنهائية لبنان لجميع أبنائه وعلى مسافة عام من الانتخابات النيابية لم يرتق قانون الانتخابات الى تجاوز الطائفية وقيودها على أساس النظام النسبي وفق دوائر المحافظات الخمس أو لبنان دائرة واحدة كخيار أوسع لإنتاج طبقة سياسية خارج الاصطفافات الطائفية بموازة ذلك إنشاء مجلس شيوخ يحفظ تمثيل الطوائف في القرارات الوطنية الكبرى.

الحرب الأهلية التي مرّ عليها خمسون عاماً قضى فيها أكثر من ١٥٠ قتيلاً ونحو عشرين ألف مفقود لتنتهي باتفاق اللبنانيين على تسوية دستورية تحقق العدالة وتنهي التميّز بين اللبنانيين ليكونوا مواطنين في دولة المؤسسات القائمة على العدالة والمساومة وإعلام يساهم في صناعة رأي عام وطني يؤمن بالحرية المسؤولة التي تحفظ كرامة الانسان وتدافع عن حقوقه المشروعة.

العاقل يدرك أننا غير محتاجين إلى إعادة تجربة الانقسام والاقتتال في رهانات خاطئة ونزوات مدمرة.

بريك: تصدّع «إسرائيل» داخليًّا تهديد أساسي وتخوّفٌ من استغلاله خارجيًا

قال اللواء في الاحتياط إسحاق بريك ومفوض شكاوى الجنود سابقًا، إنّ الكيان الصهيوني محاطٌ بتهديدات متصاعدة حول حدوده المزعومة.

وذكر أنّه في الشمال، تركيا وسورية، وحزب اللّه الذي لم يهزم، أمّا في الشرق، الحدود الأردنية، مشددًا على «التهديد من إيران التي لديها آلاف الصواريخ والقذائف والطائرات بدون طيار الموجهة إلى «إسرائيل»، فضلًا عن التهديد من الجيش المصري الذي يبني نفسه للحرب ضد «إسرائيل» - على حدّ زعمه - إضافة إلى التهديد المتزايد في «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية)، والتهديد من حماس، والتي لم نهزمها أيضًا، والتهديد من المتطرفين داخل «إسرائيل»".

بريك نشر على موقع «القناة السابعة الإسرائيلية» أنّ أحد أخطر التهديدات التي تواجه الكيان «الإسرائيلي» هو الوضع الداخلي في «المجتمع الإسرائيلي»، موضحًا أنّ الكراهية المشتعلة بين المتشددين والعلمانيين، وبين اليمين واليسار، وبين العرب والمستوطنين الصهاينة، يضع الكيان «الإسرائيلي» على شفا حرب أهلية، وأنّ الانهيار الداخلي يُهدّد استمرار وجود الكيان أكثر من التهديد الخارجي الذي ذكره بريك آنفًا.

وتابع أنّ الانقسامات بين المتشددين والعلمانيين، واليمين واليسار، والمستوطنين الصهاينة والعرب، فضلًا عن التطرف داخل الكيان، تضعف التماسك الاجتماعي وتضر بالثقة بين المجموعات المختلفة، وتجعل من الصعب التعاون من أجل تحقيق هدف مشترك، لافتًا إلى أنَّ الشعور بالاستقطاب والاغتراب قد يؤدي إلى تآكل القيم وإضعاف القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة في أوقات الأزمات.

وشدد بريك على أنّ الكيان «الإسرائيلي» يواجه تحديات أمنية معقدة ومتعددة في ساحات مختلفة، وأنّ التهديدات الخارجية حقيقية وتتطلب مواجهة مستمرة. مع ذلك، الوضع الداخلي في «المجتمع الإسرائيلي» يشكّل تهديدًا كبيرًا للغاية، وربما أكثر خطورة على المدى الطويل، قائلًا إنّ المجتمع المنقسم والمتصدع والمشبع بالكراهية الداخلية يجد صعوبة في التعامل بفعالية مع أي تحدّ خارجي.

بريك رأى أنّ التهديدات الخارجية والداخلية متكاملة وتؤثر في بعضها بعضًا، وأنّ الضعف الداخلي قد يشجّع العوامل الخارجية على استغلال الوضع، مشيرًا إلى أنّ التعامل الناجح مع التهديدات الخارجية يتطلب المرونة والوحدة الداخلية.

لذلك، يعتقد بريك أنّ معالجة الوضع الداخلي والانقسامات الاجتماعية لا تقل أهمية، وربما أكثر إلحاحًا على المدى الطويل، عن معالجة التهديدات الخارجية، وأنّ المعالجة العميقة للانقسامات الداخلية تشكّل شرطًا ضروريًا لقدرة الكيان «الإسرائيلي» على التعامل مع كل التحديات الحالية والمستقبلية التي يواجهها.

العهد

حروب التعريفات التجارية..ماذا تعني ونتائجها؟

زياد حافظ

الفضاء الإعلامي يضجّ بأخبار حول تقلّبات الرئيس الأميركي دونالد ترامب في معظم الملفّات التي يقاربها سواء كانت داخلية أو خارجية. ومن الواضح أنّ تلك التقلّبات تدلّ على شيئين متناقضين نظرياً، ولكنّها في رأينا متكاملة.

أولاً، النبرة العالية التي تتسم بها تصريحاته في ما يتعلّق بقراراته التي تبدو هوجاء وتعسّفية هي جزء من استراتيجية التفاوض في كلّ هذه الملفّات.

ثانياً، الرؤية الثانية هي عدم وجود رؤية متكاملة للرئيس الأميركي في مقاربة الملفّات وخاصة في ما يتعلّق بالتفاصيل.

البعض يذهب أبعد من ذلك ويقول إنه يجهل محتويات الملفّات رغم ادّعاءه أنّه «يعلم ماذا يفعل»، وفقاً لتصريح أدلى به مؤخّراً حول الضجيج الذي أوجدته قرارات فرض التعريفات الجمركيّة على جميع الدول.

لفهم خلفية القرارات وتصرّفات الرئيس الأميركي علينا أن نستدرك أنّ الرئيس الأميركي هو قبل كلّ شيء «رجل استعراضات» (showman) الذي يسعى أن تكون الأضواء مسلّطة عليها دائماً. البعض يعتبرها نرجسيّة مفرطة، ولكن بطبيعة عمله السابق قبل الانخراط في عالم السياسة كان فعليّاً ومهنيّاً رجل استعراضات والمواقف المثيرة جزء من الاستعراض الدائم. ولا يعتبر أنّ هناك شيئاً اسمه دعاية سلبيّة. المهمّ هو أن يتكلّم العالم دائماً عنه وإنْ كان يسعى لرضى الناس رغم تظاهره بعد الاكتراث لرأي الآخرين.

هذا على صعيد السلوك الشخصي. أما في ما يتعلّق بمقاربة الملفّات فهو رجل صفقات ويعتبر أنّ في استراتيجية الصفقات الناجحة عليه أن يعرض العصا والجزرة في آن واحد، وأنّ العصا يجب أن تكون غليظة جدّاً. سياسة الترهيب قد تطغى على سياسة الترغيب، لكن في آخر المطاف يعتقد الرئيس الأميركي أنه سينجح. المشكلة تكمن في أنّ مفهومه للصفقة الناجحة هو أنّ الربح يجب أن يكون له والخسارة للطرف الآخر. لا يؤمن بنظرية «رابح ـ رابح» بل بنظرية اللعبة الصفرية.

ففي ما يتعلّق بالضجيج حول التعريفات الجمركية التي تشمل جميع الدول التي فيها تجارة مع الولايات المتحدة فتفكيك تلك القرارات يستوجب قراءة حيثيات القرارات وما ذكرناه أعلاه حول أسلوب التعاطي. فبالنسبة للحيثيات المعلنة يريد الرئيس الأميركي مقاربة العجز التجاري المزمن بين الولايات المتحدة ودول العالم. ويعتبر أنّ العجز التجاري الأميركي يعود إلى «النهب» الذي تفرضه دول العالم على الولايات المتحدة عبر فرض تعريفات على السلع الأميركية المصدّرة لها، وبالتالي فإنّ تصحيح العجز التجاري يكمن في فرض تعريفات جمركيّة بنسبة تمثّل حجم العجز التجاري الأميركي إلى حجم الاستيراد الأميركي. فإذا كان حجم العجز التجاري يمثّل ٢٠ بالمئة من حجم الاستيراد الأميركي من ذلك البلد فإنّ التعرفة الجمركية المفروضة هي ٢٠ بالمئة. وينظر الرئيس الأميركي أنّ التجارة مع الولايات المتحدة امتياز وليست حقاً، وبالتالي فإنّ التعريفات الجمركية تصبح نوعاً من «الجزية» التي تدفعها الدول للحصول على ذلك الامتياز. طبعاً علينا أن نتوقع عزوف عدد من الدول عن التجارة مع الولايات المتحدة ما سيزيد من عزلة الولايات المتحدة على الساحة الدولية. قد لا يكترث الرئيس الأميركي لذلك الأمر إلاّ أنّ مكوّنات أساسية للدولة العميقة في الولايات المتحدة والتي تتمثل بمصالح اقتصادية ضخمة قد ترى أنّ العزلة تهدّد مصالحها الحيوية وخاصة في القطاعات المالية. على كلّ حال هذا موضوع سيخضع للمتابعة الدقيقة لنرى إلى ما ستؤول إليه الأمور.

السبب الثاني لفرض تلك التعريفات هي لحماية صناعة يريد إعادة إحيائها بعد أن أقدمت الولايات المتحدة على تفكيك البنية الصناعية التي كانت ركيزة القوّة الاقتصادية فالعسكرية فالسياسية للولايات المتحدة. ويعتقد أنّ إعادة بناء القاعدة الصناعية الأميركية هي عبر الحوافز والتعريفات. فبالنسبة للحوافز هناك حوافز ضريبية وبالنسبة لحماية الصناعات الناشئة أو التي يريد إحياءها فالتعريفات الجمركية هي الوسيلة. ويعتقد الرئيس الأميركي أنه يستطيع إقناع الشركات الأميركية التي وطّنت صناعاتها في دول الجنوب الإجمالي بسبب انخفاض كلفة اليد العاملة ورخاوة القيود المنظّمة أن تعود إلى الولايات المتحدة

لتتجنّب التعريفات الجمركية على السلع التي تصنّعها وتورّدها للولايات المتحدة كصناعة الملبوسات والأحذية على سبيل المثال في دول كفيتنام وماليزيا والصين والبرازيل ودول أميركا اللاتينية. فنسبة كبيرة من الواردات الأميركية تأتي من تلك الشركات الأميركية، وبالتالي يعتبر أنّ العودة إلى الوطن ستوفّر الوقوع بالعجز التجاري.

في المقابل، هناك عدد من الاقتصاديين كـ مايكل هدسون وراديك اديساي على سبيل المثال يشكّكون في زعم الرئيس الأميركي في عودة الصناعة التحويلية كالملبوسات والأدوات الالكترونية إلى الولايات المتحدة. فهؤلاء يعتقدون أنّ الهدف الحقيقيّ هو فقط القطاعات الاستراتيجية ذات القيمة المضافة العالية والتي تستخدم الذكاء الاصطناعي. في الاستثمار في البنية الصناعية فإنه لا يقارب سلاسل التوريد التي تمّ توطينها خارج الولايات المتحدة وخاصة في ما يتعلّق بالصناعات العسكرية. وتوطين سلسلة التوريد في الولايات المتحدة شرط ضرورة على نجاح بعث الصناعة الأميركية. وهذا يتطلّب الكثير من الوقت وربما لفترة تتجاوز مدّة ولاية ترامب. فقد لا يرى نتائجها في هذه الولاية وهذا ما يريده بالضبط للتفاخر بنتائج قراراته. وما ينطبق على سلاسل التوريد ينطبق أيضاً على الصناعات بأكملها حيث إقامة المصنع تتطلّب بعض السنين التي قد تتجاوز أيضاً مدة ولاية ترامب.

رغبة الرئيس الأميركي لعودة الصناعة تصطدم بواقع آخر لا نرى كيف يمكن تجاوزه ونقصد هنا غياب ما يُسمّى بسياسة صناعيّة. فالصين اتّبعت سياسة صناعيّة وكذلك الأمر بالنسبة لكوريا الجنوبية، واليابان، وأندونيسيا، وماليزيا. ليس هناك ما يدلّ على وجود سياسة صناعيّة في الولايات المتحدة وحتى عن وجود أدبيّات في هذا الموضوع. لذلك يمكن التشكيك في جدوى الإجراءات التي يتخذها الرئيس الأميركي في غياب تلك السياسة ناهيك عن غياب تخطيط للأهداف القطاعية والمرحلية والتنسيق بينها.

وما يتلازم مع تلك السياسة لتنشيط الصادرات الأميركية هو التخفيض القسري أو الطوعي لسعر صرف الدولار تجاه العملات الأخرى. هذا يعني أن تقبل دول العالم أن تكون صادراتها أكثر كلفة واستيرادها من الولايات المتحدة أكثر رخصاً. ليس هناك مَن يستطيع أن يقول إنّ اقناع دول العالم على تخفيض سعر الدولار تجاه العملات أمر سهل. ولكن يعتقد الرئيس الأميركي أنّ تنشيط الصادرات الأميركيّة سيجعل الطلب على الدولار أكثر ويثبّت مركزية الدولار في التبادل التجاري العالمي. ويذهب إلى أبعد من ذلك في تهديد الدول التي لا تريد أن تتعامل مع الدولار. فقبل صعود مجموعة بريكس كان ذلك التهديد فعّالاً أما اليوم فحجم التبادل التجاري بالدولار أنخفض إلى أقلّ من ٦٠ بالمئة مما كان عليه وربما إلى أقلّ من ٥٠ بالمئة. فحجم التبادل الاقتصادي لا يقتصر على التجارة العينية، بل يشمل حركة رؤوس الأموال والاستثمارات. المعضلة التي تواجه الإدارة الأميركيّة هي ما هو الأفضل: تثبيت مكانة الدولار في العالم في التبادل المالي والتجاري أم تخفيض سعر الصرف لتشجيع الصادرات الأميركية وزيادة كلفة الاستيراد لتحسين الميزان التجاري؟

تبقى مقاربة أسلوب الرئيس الأميركي في التفاوض. ففي تصريح له يقول إن فرض التعريفات الجمركية على جميع الدول أدّى إلى إقبال ٧٠ دولة على التفاوض (هو استعمل عبارة أخرى مسيئة لكرامة تلك الدول). قد «تبلع» الموسى كما يُقال في العامية، لكن هذا يعني أنّ الولايات المتحدة غير ذات ثقة في إبرام اتفاقات ما يعني أنها عاجلاً وليس آجلاً ستسعى إلى الخروج من التعاطي مع الولايات المتحدة. هذا سيزيد من عزلة الولايات المتحدة ومن تراجع حضورها ونفوذها بالعالم. هل هذا هو الطريق لإعادة أميركا عظيمة مرّة أخرى؟

لقد تلقّى الرئيس الأميركي ردّاً قاسياً على سياساته التجارية تجلّى بالانخفاض الحاد في البورصة الأميركية. التساؤل المشروع هو حول توقيت الانخفاض وحجمه. عدد من المستثمرين الكبار كـ وارن بوفيت المساهم الأكبر في شركة بركشاير هتاوي (Berkshire Hathaway) المالية التي تملك خامس محفظة أسهم وسندات في الولايات المتحدة كان قد أعلن عن خروجه من السوق المالي منذ حوالي ثلاثة أشهر لأن باعتقاده أنّ ارتفاع أسعار الأسهم والبورصة بشكل عام يحتاج إلى «تصحيح». وهو محقّ بذلك وبالتالي يمكن اعتبار الانخفاض الحادّ «تصحيحاً» للسوق. في المقابل هناك قراءة أخرى للمشهد وهو «معاقبة» الرئيس الأميركي من قبل الشركات المالية الكبرى التي لا ترى بعين الرضى التقلّبات في المزاج الذي يزعزع الاستقرار. هذه الشركات الماليّة الكبرى وعددها لا يتجاوز أصابع اليد هي من المكوّنات الرئيسيّة للدولة العميقة. وربما قد فهم الرسالة الرئيس الأميركي فقام بتجميد التعريفات الجمركيّة لمدة ٩٠ يوماً «للتفاوض» مع الدول المعنيّة. فهل سيستمرّ في تلك السياسة التي هي نوع من البلطجة التجارية والمالية؟

في هذا السياق فإنّ المناخ غير المستقرّ في الأسواق الأميركيّة لا يساعد على تدفّق الرساميل الأجنبية إلى الولايات المتحدة. فالانخفاض الحادّ في البورصة الأميركية والتقلّب غير المبنيّ على معطيات واضحة، بل كردود فعل على المزاجيّة التي تتسم بها الإدارة الأميركية فذلك يساهم في خروج الرساميل الأجنبية من الأسواق المالية الأميركية بدلاً من الدخول إليها كما يتمنّى الرئيس الأميركي بالنسبة لأموال الدول الخليجية والجزيرة العربية.